دور المؤسسة العسكرية والأمنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

The role of the military and security establishment in Iraq after 2003

ا.د ستار جبار علاي
جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
Professor Dr.Sattar Jabbar Alai
University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies

المستخلص

اعيد تشكيل الجيش العراقي بعد الاحتلال الامريكي في ٩ نيسان ٢٠٠٣,لكي يستطيع ضمان التحول الديمقراطي في البلاد، والحدَّ من مخاطر العودة إلى الديكتاتورية. ولكي يتحقق ذلك، كان يجب وضع القوات المسلحة تحت قيادة مدنية غير منحازة سياسيًّا وتمثِّل كل التكتلات التي تعارض مفهوم هيمنة العرب السنَّة على الجيش. أن قرار إدارة بوش بتسريح الجيش العراقي وحل كافة المؤسسات الامنية أسهم كثيرًا في ظهور حالة من التدهور الكبير في الوضع الأمني، وربما سيستمر الوضع على ذلك في المستقبل.

Abstract

The Iraqi army was reconstituted after the US occupation on April 9,2003,in order to be able to guarantee the democratic transition in the country, and reduce the risks of a return to dictatorship. To achieve this, the armed forces had to be placed under a civilian leadership that is not politically aligned and represents all the blocs that oppose the concept of Sunni Arab domination of the army. The Bush administration's decision to demobilize the Iraqi army and dissolve all security institutions contributed greatly to the emergence of a state of great recklessness in the security situation, and the situation may continue to do so in the future.

المقدمة

أدت الحروب المتكررة وما اعقبها من حصار اقتصادي الى اضعاف الجيش العراقي، وتم تسريح جنوده، ولم يعد هذا الجيش يمثِّل قوة مقاتلة متماسكة، وهذا ما يفسِّر نجاح الغزو الأميركي في ٢٠٠٣؛ حيث ابدت قلة من الوحدات شبه العسكرية فقط مقاومة للقوات الأجنبية. وبعد حرب خاطفة، سقط النظام وتم تسريح الجيش بقرار من سلطة الاحتلال المؤقتة، وقد استُكمل هذا الإجراء بحلِّ حزب البعث، حيث تم حرمان ما بين ٣٥٠ ألف و٤٠٠ ألف جندي عراقي من العمل لصالح الدولة الجديدة، وتم تعليق التجنيد الإجباري. وكان التحالف يهدف إلى إعادة تشكيل جيش يستطيع ضمان التحول الديمقراطي للعراق، والحدَّ من مخاطر العودة إلى الديكتاتورية. ولكي يتحقق ذلك، كان يجب وضع القوات المسلحة تحت قيادة مدنية غير منحازة سياسيًّا وتمثِّل كل التكتلات التي تعارض مفهوم هيمنة العرب السنَّة على الجيش. وفي غضون أسابيع قليلة، ثبت أن هذه القرارات كارثية؛ حيث خلقت وضعًا تصعب إدارته وأدَّت إلى التمرد على نطاق واسع؛ فقد دُمِّر الجيش العراقي الذي كان الأكثر أهمية في الشرق الأوسط، واختار العديد من جنوده المفصولين الجهاد المسلح؛ حيث اعتبر العرب السنَّة أن تسريح هذا الجيش يعني أيضًا حلَّ كيان الدولة.

وتنطلق الدراسة من فرضية أن قرار إدارة بوش بتسريح الجيش العراقي وحل كافة المؤسسات الامنية في ٢٠٠٣ أسهم كثيرًا في ظهور حالة من التدهور الكبير في الوضع الأمني، وربما سيستمر الوضع على ذلك. فمن الناحية الرسمية، يوجد لدى العراق حوالي ٢٧١,٥٠٠ فرد في القوات المسلحة، موزعين بين القوات النظامية، والأمنية، والوحدات الخاصة. ومع مواجهة التحديات التي فرضها الارهاب وهجمات تنظيم داعش الارهابي، يظل الجيش والمؤسسة الامنية تعاني بشدة من نقص المعدات والتدريب والقيادة، بل وحتى أقل القدرات اللوجستية المطلوبة لشن المعارك وضمان التنسيق، بين مختلف الصنوف. وسوف نتناول الموضوع كالآتي:

المطلب الأول
تعريف الأمن

يعدّ مفهوم الأمن من المفاهيم النسبية والمتغيرة والمركبة, وذو ابعاد عدة ومستويات متنوعة, يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة, تختلف في درجتها وانواعها وابعادها وتوقيتها, سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الاقليمي أو الدولي, فالأمن يشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها, وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي, بمعنى تأمين كيان الدولة والمجتمع من الاخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً, وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الاهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع, وهنا يرتكز المفهوم على ثلاث محاور رئيسة هي تأمين كيان الدولة داخلياً وخارجياً, وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي, وتحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع.(١)

ويشير مفهوم الأمن الى الاطمئنان وهو ضد الخوف, وتهيئة الأوضاع المناسبة من كل خطر يهدده أو هو احساس يتملك الانسان بالتحرر من الخوف. كما يشير الأمن الى القدرة التي تتوفر لدى الدولة, والتي تمكنها من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية في شتى المجالات في مواجهة التهديدات المختلفة الداخلية والخارجية. وبما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له اقصى طاقة للنهوض والتقدم, ويتخذ الأمن ابعاداً مختلفة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً الخ.(٢) والأمن في مضمونه العام يتضمن مستويين نظري وعملي, ويشير الى السلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة واستمرار مقوماتها وشروطها بعيدا عن عوامل التهديد ومصادر الخطر, وتمتد الحدود المفاهيمية والتطبيقية للأمن لتشمل الحالات الانسانية الفردية والمجتمعية, ويستخدم في تحقيقه كل ما يتاح لها من قدرات ووسائل, لتجنب التهديدات والمخاطر, أو التصدي لها والرد عليها, أو للاثنين معاً في آن واحد.(٣) والامن الانساني هو قوام بقاء ونماء الافراد والامم, وقد يكون الامن الانساني اهم للإنسان من طعامه وشرابه, ومن حريته في حياته الخاصة وظل تحقيق الامن للمجتمع من العدو الخارجي والاضطراب الداخلي هو الهاجس الاول للمجتمعات منذ فجر العصور.(٤)

فالأمن في مفهومه التقليدي هو الدفاع عن اراضي الدولة ضد الغزو الخارجي,

(١) سليمان عبد الله الحربي. مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته(دراسة نظرية في المفاهيم والأطر). المجلة العربية للعلوم السياسية.العدد١٩.الجمعية العربية للعلوم السياسية. بيروت. صيف ٢٠٠٨.ص٩- ١١.

(٢) علي عبد العزيز الياسري. الأمن القومي العراقي, الأبعاد الفكرية السياسية لاستراتيجية الأمن القومي في العراق. بلا دار نشر.بغداد.٢٠١٠.ص٤٩- ٥٢.

(٣) علي عباس مراد. الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية. ابن النديم للنشر والتوزيع. ودار الروافد الثقافية- ناشرون. الجزائر- بيروت. الطبعة الاولى.٢٠١٧.ص١٥.

(٤) حسين عدنان هادي وانور عادل محمد. فكرة جيوش الظل(الحشد الشعبي.. ماهيته.. عقيدته.. هيكليته).في مجموعة باحثين. الحشد الشعبي.. الرهان الأخير. مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية. بغداد. الطبعة الثانية.٢٠١٥. ص١٥.

وحماية الحدود, والدفاع عن السيادة الوطنية, والأمن البشري الذي يعني الأمن الشامل, أو الأمن الجمعي في مضامينه وأبعاده المختلفة, ويتسع مفهوم الامن ليطال أمن الافراد والجماعات والشعوب, ناهيك عن أمن الدولة والمجتمع الدولي.(٥)

ويتكون الأمن الانساني في اي مجتمع من المجتمعات من امتدادات ثلاثة تتصل إحداها بالسياسة فيعبر عنها بالأمن السياسي, والثانية بالاقتصاد فيعبر عنه بالأمن الاقتصادي, والثالثة بالحالة النفسية العامة للمجتمع فتوصف بالأمن النفسي, أو الاجتماعي, وهذه امتدادات اي تكوينات للأمن تؤثر الواحدة منها في الاخرى.(٦) وقد يتطابق مفهوم الأمن مع مفهوم الرفاهية وغياب الحاجة المادية, وبذلك يشير الى الحماية ضد المخاطر والطوارئ الاجتماعية والتحرر من القلق المتعلق بتلك المخاطر أو الخطوات التي تتخذ لحماية السكان من تلك المخاطر, ويمكن ربط مفهوم الأمن الاجتماعي بحالات الاضطراب والقلق التي تتجاوز حدود الفرد, فهي تمثل حالة تمزق وانهيار في نظام العيش من ناحية, وعلامة تهيؤ مستجد واستعداد لضروب وأنواع جديدة من السلوك الجمعي من ناحية اخرى.(٧)

والأمن هو كل الاجراءات والخطط السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية وغيرها, التي تسعى الى توفير ضمانات شاملة لكل فرد في المجتمع وبما يمكنه من تنمية قدراته وقواه, وتأمين قدر من الرفاهية في اطار من الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية وتحقيق مقومات الحياة الانسانية, وتعد مظاهر الخوف وانعدام الثقة هي ثمرة اساسية للفوضى وتلاشي دور المؤسسات الامنية في المجتمع.(٨) والأمن وفق مفهومه الشامل الانساني والوطني يعدّ القاعدة الكلية التي لابد وان يتمتع بها المجتمع ومرتكزها النظام وتوفره السلطة والا انهار نظام الدولة برمته. ان اعتماد منظومة متكاملة منتجة للأمن ابتداءاً من المواد الدستورية الكبرى الى النصوص القانونية المتفرعة عنه الى الكيانات الرسمية المجسدة له. واعتماد دستور وطني يضمن العدالة والحريات والحقوق المدنية والوطنية وبما يؤسس لدولة القانون والمواطنة الفعالة والديمقراطية الحقيقية.. الخ لهو الأساس الواثق لنشوء أمن انساني وطني راسخ.(٩) فالأمن في مفهومه الايجابي لابد ان يقترن بعملية بناء الدولة, وخلق المجتمع الواحد مجتمع المواطنين, وينطبق هذا على القوى السياسية أفراداً وجماعات داخل الدولة التي تكون آليات تنظيم العلاقة بينهم على وفق معطيات التنافس, وربما التناحر من اجل الوصول الى سدة الحكم, فإعادة بناء الدولة ليست مسؤولية جهة أو جهاز واحد أو نشاط منفرد, بل هي عملية يجب ان يتكامل فيها

(٥) عدنان السيد حسين. مفهوم الأمن في إطاره العالمي. المجلة العربية للعلوم السياسية.العدد١٩.الجمعية العربية للعلوم السياسية. بيروت. صيف ٢٠٠٨.ص٤-٥.

(٦) سعد العبيدي. دوّامات المحنة, قراءة سياسية نفسية لأربع سنوات من المحّن في عراق ما بعد التغيير. الدار العربية للعلوم ناشرون. بيروت. الطبعة الاولى.٢٠٠٧..ص٨٩ .

(٧) عدنان ياسين مصطفى. إشكالية الأمن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣(قراءة سوسيولوجية).مجلة حمورابي. العدد١٠. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية. بغداد. تموز(يوليو)٢٠١٤.ص١٥٠.

(٨) احمد عبد القادر مخلص القيسي. الآفاق الأمنية للعراق في المستقبل المنظور. مجلة دراسات عراقية.العدد٣.مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية. بغداد. كانون الاول ٢٠٠٥.ص٦١.

(٩) حسين درويش العادلي. الدستور والأمن الوطني التحدي والاستجابة. وزارة الدولة لشؤون المرأة. أوراق عمل المؤتمر الوطني الثاني للمرأة العراقية نحو ثقافة دستورية للمرأة العراقية.بغداد.٣- ٤ أب ٢٠٠٥.ص٣٦.

كلية القانون و العلوم السياسية

وجود مؤسسات المجتمع وأجهزة الدولة طبقاً لخطة شاملة تساير واقع وطبيعة الأوضاع والتحديات التي تواجهها مرحلة البناء.(١٠)

وهناك من يرى ان مفهوم الأمن الوطني(١١) في الدولة الحديثة يتلخص في قدرة الحماية الذاتية المتكاملة المتأتية من الخطط الشاملة والتطبيقات المتجانسة التي تتمكن بها الدولة من خلال منابع قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية على حفظ المواطن والوطن والمصالح الوطنية في السلم والحرب وعلى تنوع مساحات الحقوق والواجبات والمسؤوليات والاهداف في دوائرها الشخصية والجماعية الشعبية والرسمية. فالأمن الوطني يعني قدرة الدولة في تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية, الاقتصادية والعسكرية ,في شتى المجالات في مواجهة مصادر تهديد الداخل والخارج, في السلم والحرب, مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقاً للأهداف المرسومة, بمعنى انها مجموعة الخطوات التي تتبعها الدولة من اجل ديمومة بقائها ورفاهيتها, وتستعين في ذلك بمقومات قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية.(١٢) فيما يرى آخرون ان الأمن الوطني هو(صيانة أمن الافراد والجماعات والدولة والحفاظ على كيانها ووجودها المادي من خلال جهد علمي مدروس لتحقيق هذا الهدف وفي اطار الاستراتيجيات والخطط والوسائل المحققة لهذا الغرض, وقد يقصد به تأمين كيان الدولة ومصالحها ضد الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق اهدافها وغاياتها الوطنية.

أما سياسات الأمن الوطني فهي الخطط والبرامج ذات الابعاد السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية التي تصون مصالح الدولة وتهدف الى الحفاظ على كيانها المادي بحيوية فاعلة, وتهيئة الظروف السياسية الوطنية والدولية المؤاتية لحماية وتوسيع القيم الوطنية والحيوية القائمة والمحتملة.).(١٣)

ان المواطنة بوصفها علاقة عضوية كاملة وانتماء متبادل تنشأ من العلاقة بين الفرد والدولة, وبما تتضمنه هذه العلاقة من واجبات, وما تمنحه من حقوق تعدّ الاساس الموضوعي الذي تقوم عليه منظومات الأمن الوطني الحديث الذي يستهدف الحماية الذاتية. وهنا يصبح المواطن والوطن والوطنية موضوعات وأهداف للأمن الوطني ولتحقيق ذلك لابد وان تعتمد الدولة على مبدأ ومفهوم المواطنة الفعالة التي ترتكز بدورها على ثوابت اساسية هي المساواة والحرية والعدالة والحماية والديمقراطية. وهي ثوابت اساسية لتنظيم أسس العلاقة بين المواطن والدولة بما يعود بالنفع المتبادل بينهما, وهذا ما يجب

(١٠) علي عبد العزيز الياسري. مصدر سابق.ص١٠٩.

(١١) هناك من يرى ان التغيير في طبيعة انظمة الحكم الاوربية من انظمة شخصية(سلطة) الى انظمة مؤسسية(دولة) صاحبه تغيير مواز ومماثل في المضمون السياسي الشخصي للأمن المقترن بالحكام وسلطتهم وانظمتهم, ليحل محله اقتران الامن بالدولة واركانها, ليصبح امنا قومياً أو وطنياً وبمضمون واحد, وأعيد صياغة مبادئ الأمن وشروطه واهدافه في هذه الدولة, لتكتسب كلها بعداً قومياً/ وطنياً سياسياً مؤسسياً, بما يناسب ما استجد على الدولة الاوروبية من الخصائص, ويستجيب لشروطها ومتطلباتها. وللمزيد علي عباس مراد. الأمن والامن القومي. مصدر سابق. ص٢٢.

(١٢) خضر عباس عطوان ومازن قاسم مهلهل. الارهاب والأمن الوطني العراقي, منظور تحليلي- مستقبلي. مجلة دراسات سياسية واستراتيجية.العدد٣٤.بيت الحكمة. بغداد. حزيران ٢٠١٧.ص١٤٧.

(١٣) نصير مطر كاظم. المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها الأمن الوطني العراقي والفرص والخيارات الاستراتيجية. مجلة حوار الفكر. العددان ٣٤- ٣٥.المعهد العراقي لحوار الفكر. بغداد. كانون الاول ٢٠١٥.ص١٨- ١٩.

على الدستور تأكيده لضمان توافر ركائز الأمن في ابنيته التحتية المنتجة لأمن راسخ.(١٤)

وهناك من يطرح مفهوم الأمن المستدام ويعني القدرة على إدامة زخم الاداء المهني والعطاء المستمر على قاعدة الحاجات الأمنية, بطريقة تضمن ادارة دفة الامكانات والموارد باتجاه المستقبل, وتشير كلمة المستدام للانفتاح على الابعاد الشمولية لتشمل كل الاجيال, والجغرافية, وكل الموارد, والعمليات والمصالح والتحديث, واهم مقومات الامن المستدام هي المؤهلات, والموارد, والوعي, والشمولية, والقيمية, والمرونة.(١٥)

والواقع ان الامن بمفهومه الواسع يشتمل على مجالين أساسيين هما:(١٦)

أولاً, التحرر من الاخطار والعواقب الناجمة عن الارهاب والعنف بجميع اشكاله, وحماية أمن المواطن وسلامة المنشآت والمرافق العامة والخاصة.

ثانياً, التحرر من الاثار والاضرار الناجمة عن الجرائم الفردية أو المنظمة الهادفة الى ترويع المواطنين واستهداف مصالحهم الخاصة ومصالح المجتمع والدولة, واهمية ترسيخ حكم القانون والنظام وتعزيز دور الاجهزة الحكومية المسؤولة.

إن انعدام الامن يقوض بالتأكيد فرص دعم المواطن لسيادة القانون, الا ان التوجه العام لتعزيز فرص إنفاذ القوانين واعتماد سياسات أكثر صرامة(القبضة الحديدية) وتغليظ ردود الفعل ضد الانحرافات السلوكية, يصطدم بوجود أجهزة ضبط غير محترفة, تؤدي أحياناً الى انتهاكات لحقوق الانسان.(١٧)

(١٤) حسين درويش العادلي. مصدر سابق. ص٣٦- ٣٧.
(١٥) عقيل الخزعلي. صناعة الأمن المستدام...الأسس والمنطلقات. مجلة اغتراب. العدد ٢.مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية. بغداد. كانون الاول ٢٠١٦.ص١٢.
(١٦) مهدي الحافظ. الآن والغد معالجات عراقية في السياسة والاقتصاد. دار ميزوبوتاميا. الطبعة الاولى.٢٠١٢.ص١٩٣.
(١٧) عدنان ياسين مصطفى. مصدر سابق.ص١٥٣.

المطلب الثاني
تطور الوضع الأمني في العراق

ابرزت تطورات الاوضاع بعد ٩ نيسان(ابريل)٢٠٠٣,عاملين مهمين, أولهما نشوء نزاع داخلي من نوع جديد بعد انتهاء الحرب وسقوط النظام السابق, والذي جعل العراق في وضع لا يمكن ان يوصف بأنه قد تعدى النزاع وإنما هو حالة نزاع داخلي, ولم يكن هناك تقدير صحيح من بعض الجهات الداخلية والأجنبية, وتأثرت بها برامج ومواقف الدول والمؤسسات المانحة. ان انتشار ظاهرة العنف والارهاب قد يكون موضع خلاف بين بعض المحللين, الا انه يمكن التأكيد على ثلاثة أسباب: الأول هو الالتباس في الموقف من الاحتلال والوجود الاجنبي في العراق وما اقترن به من نشاطات وأعمال مناهضة, وغذته اجواء العداء للقوى الاجنبية والحملة الدولية ضد الارهاب. والثاني, تأجيج الصراع الطائفي والجهوي واعتماد الخطاب الطائفي الضيق كرؤيا وهوية لبعض النخب السياسية المتنفذة, وهو اخطر ما يواجه المجتمع العراقي فالطائفية ليس لها تأثير كبير على صعيد العلاقات الاجتماعية ولا تقوم على أرضية قوية لتستطيع تمزيق النسيج الاجتماعي, بل هي في صورتها الحالية بضاعة لبعض النخب السياسية التي تستخدمها أداة لتسلق السلطة وممارسة النفوذ. أما السبب الثالث فهو التدخل الخارجي المقترن بتلاقي نشاطات وخطط ارهابية من جانب بعض العناصر والمنظمات الوافدة والتنظيمات الموروثة عن النظام السابق.

ويقترن العامل الثاني بضعف أو غياب الدولة, واهمية استعادة الدور الطبيعي والفعال للدولة كمنظم وحام للقوانين والنظام والامن الفردي والعام في البلاد. لكن مجريات الاحداث انطوت على إضعاف مؤسسات الدولة وتصفية بعض اجهزتها المهمة والحيوية بقرارات خاطئة كما حصل بالنسبة للجيش ووزارة الدفاع والاجهزة الامنية, مما خلق فراغاً سياسياً وأمنياً خطيراً. إن هذين العاملين, غياب الأمن وغياب الدولة, يتلازمان ويتأثر أحدهما بالآخر, أي بكلمة أخرى يبرز غياب الأمن وقصور الدولة عن تأدية وظائفها الطبيعية في مقدمة التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة والنظام الديمقراطي الجديد.[١٨]
وسوف نتناول هذا المطلب كالاتي:

اولاً: المؤسسة الأمنية بعد ٢٠٠٣

ادى انهيار سلطة الدولة وجهاز الشرطة بعد عام ٢٠٠٣ الى نمو أشكال غياب القانون والممارسات غير الشرعية كافة, وذلك لا يعيق جهود اعادة الاعمار وحسب, بل يشكل خطراً أمنياً حقيقياً, ناجماً عن الدفاع عن المصالح القوية الراسخة في استمرار انعدام القانون والتعاون الممكن بين عناصر الشرطة الفاسدة والمجموعات المسلحة, وهذا يهدد العملية السياسية عبر اضعاف سلطة الحكومة وتقويض مصداقيتها. وقد برزت حلقة مفرغة محورها الأمن, والتنمية, إذ ان الأمن على المدى الأطول, يرتكز أولاً على تأمين الظروف الملائمة للتنمية, لكن في الوقت نفسه ان التنمية, على المدى الأطول, ترتكز

(١٨) مهدي الحافظ . مصدر سابق.ص١٥- ١٧.

على تأمين الظروف المؤاتية للأمن.[١٩]

ان بناء مؤسسات الدولة العراقية الجديدة يواجه معوقات عديدة بين اطرافها والاطراف المعارضة لها, فهناك عدم ايمان بين هذه الاطراف بالديمقراطية ومتلازماتها من الاحتكام الى صناديق الاقتراع, والتداول السلمي للسلطة, وغيرها, وأدت أزمة الثقة بين هذه الاطراف جميعا الى ارتكازهم على قواهم المادية بدل السعي لبناء مؤسسات دولة قوية ترتكز عليها جميع الاطراف, وقد انعكس كل ذلك على البناء المؤسسي العسكري والأمني للدولة, من خلال الآتي:[٢٠]

١. (عدم بناء المؤسسة العسكرية والأمنية على الاسس المهنية التي استبدلت بأخرى طائفية أو اثنية, وهذا ما طال تلك المؤسسات ابتداءً من أعلى هرمها: كوزارتي الدفاع والداخلية, ورئاسة اركان الجيش فنزولاً.
٢. بروز ما يعرف بظاهرة (الدمج) القائمة على دمج المليشيات المرتبطة بما كانت تعرف بقوى المعارضة العراقية بالمؤسسات العسكرية والأمنية, ومنحهم رتباً عسكرية عالية ليس على اساس التدرج المهني السائد وفق السياقات المتبعة في المؤسسات العسكرية والامنية, الامر الذي انعكس سلباً على الاداء الميداني فيما بعد.
٣. الاخفاق وضعف إجراءات عمليات نزع السلاح...وارتباط حمايات المسؤولين واسلحتهم يعود اليهم شخصياً لا الى الجهات الحكومية الرسمية التي تتولى تسجيل اسماءهم ومنح استحقاقاتهم المالية فحسب, الامر الذي ادى الى اتهام حمايات اكثر من مسؤول عراقي بعمليات مخالفة للقانون, أو حتى عمليات ارهابية.
٤. إخفاق الحكومة في بعض الاجراءات التنفيذية الهادفة الى الوصول الى حل لبعض المشكلات السياسية والامنية قد ادى فيما ادى اليه, الى تسريب وتهريب كميات كبيرة من الاسلحة سرعان ما وجدت بحوزة الجماعات الارهابية.
٥. خروج سلاح الجماعات الحزبية الكردية المسلحة (البيشمركة) عن محور القيادة العامة للقوات المسلحة المرتبطة دستوريا بالقائد العام للقوات المسلحة/ رئيس مجلس الوزراء, دفع البعض الى اطلاق دعوات الى فدرلة أو اقلمة العراق كي يكون السلاح خارج اطار الدولة الاتحادية, وتكون المؤسسات العسكرية والامنية بيد الزعامات المناطقية, عبر تشكيل ما يعرف بالحرس الوطني المماثل لحرس الاقليم الذي هو الوصف الدستوري للبيشمركة.).

والحقيقة (إن غالبية السياسيين العراقيين الجدد لا يمتلكون الخبرة, ولا القدرة على ادراك ماهية الأمن, والعوامل الشائكة المؤثرة فيه, وهذا ليس عيبا في تركيبتهم السياسية بطبيعة الحال, لكنه عيب في الادعاء بالقدرة التي دفعت البعض وبدلا من التفتيش عن

(١٩) فريق ابحاث. ديناميكيات النزاع في العراق(تقييم استراتيجي). معهد الدراسات الاستراتيجية. بغداد- اربيل- بيروت. الطبعة الاولى.٢٠٠٧.ص٩٤- ٩٧.

(٢٠) انور الحيدري. إشكالية السلاح والدولة: رؤية في المشهد العراقي. مجلة النهرين. العدد الثالث. مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية. بغداد. اب ٢٠١٧.ص١٥٠- ١٥٢.

الحلول العملية الى الاتجاه لتقديم المقترحات بتشكيل الهيئات, واللجان التي يشتركون جميعهم فيها أو ممثلين عنهم فينقلون اليها تناقضات السياسة التي تسببت أصلا في ايجاد بذرة الفوضى, والاضطراب. ان مسألة الأمن مسألة فنية تخصصية, والقتال على ارض الوطن, وفي قراه, ومدنه مع البعض من الاهل, والدخلاء من اعقد انواع القتال التي لا تستوعب كثر الاجتهاد والتشتت, ولا تتحمل وسع التدخل الفني للسياسيين الذي يثير حفيظة المقاتل من ابناء القوات المسلحة في الميدان, ويخل في جوانب القيادة, والسيطرة المطلوبة بما يزيد من هامش التعقيد....ولابد ان يلزم السياسيون, والمشرعون انفسهم في ترك المجال للمهنيين في الميدان, ويركزوا جهدهم على التفويض بالقتال.).[٢١]

وجاء الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥ ليؤكد في المادة ٩ منه : (تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي, تراعي توازنها وتماثلها دون تمييز أو إقصاء).والنص يوضح خضوع القوات المسلحة والأجهزة الأمنية لاعتبارات التقاسم والمحاصصة الاثنية- الطائفية, في حين كان ينبغي أن تكون القوات المسلحة فوق أي اصطفاف حزبي أو فئوي أو طائفي أو اثني, اعتماداً على معايير الوطنية والكفاءة والخبرة وليس لأية اعتبارات اخرى. (إن اخضاع القوات المسلحة والاجهزة الأمنية للقسمة والمحاصصة المكتوبة أو الشفوية, بالتصريح أو التلميح, سيعرضها للانقسام وتعدد الولاءات, وهذا يضعف من مبدأ الولاء الذي ينبغي أن يكون أولاً وأخيراً للوطن. إن هذه مسألة بالغة الحساسية والأهمية, إذ ان وجود قوات مسلحة واجهزة امنية بولاء واحد سيسهم في تعزيز الوحدة الوطنية ويقطع الطريق على استخدامها أو استخدام أجزاء منها لأغراض خاصة غير مهمتها الاساسية في الدفاع عن الوطن(القوات المسلحة) وحماية أمن المواطن وحفظ النظام العام(الاجهزة الامنية).).[٢٢]

وبعد تولي السيد نوري المالكي السلطة في عام ٢٠٠٦,سعى الى حصر الملف الأمني بيد الحكومة المركزية وعدم اعطاء المحافظات هامش كبير من حرية الحركة والتصرف في القضايا الامنية, وحتى لو قبل بأن تتشكل سرايا أو تنظيمات عسكرية خاصة ببعض المناطق فانه لابد وان تخضع لشخصة وارادته, وهو الوحيد القادر على حلها أو تقويتها أو ابقائها, كما حدث مع تجربة الصحوات التي لعبت دوراً كبيراً في ارساء قواعد الأمن في بعض المحافظات ولكن المالكي لم يرق له إن تكون هناك سيطرة للعشائر أو لمحافظة ما على الملف الأمني فقرر إن يلغي تلك التجربة لأنها وان كانت ذات مهام أمنية لا تختلف عن مهام الجيش العراقي, ولكن مجرد وجود شكوك بتبعيتها لجهات غيره جعلها تزول ويستغنى عن الخدمات المهمة التي قدمتها للدولة العراقية. الا إن رؤية المالكي واصراره هذا جاء في الوقت الذي يعيش فيه العراق حالة من التوتر ما بين مكوناته واطيافه وأزمة حادة في الهوية الوطنية العراقية, ولذلك منح اصراره بعض الاطراف المعادية له الحجة لاتهام الدولة والجيش العراقي بانه جيش غير مهني يريد إن يدافع عن فئة ومكون معين ضد مكون اخر, بعبارة اخرى إن الجيش يمثل المالكي

(٢١) سعد العبيدي. مصدر سابق.ص٥٦.

(٢٢) عبد الحسين شعبان. رؤية في مشروع الدستور العراقي الدائم. مجلة المستقبل العربي.العدد٣٢٠. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. تشرين الاول(اكتوبر)٢٠٠٥.ص١٠٦.

وهو يستهدف خصومه السياسيين وقواعدهم الشعبية التي هي من مكون اخر. ومع وجود عوامل خارجية تغذي الفتنة والاحتراب الداخلي ازدادت الأوضاع الأمنية سوءً وجاءت النتائج التي ارادها المالكي من وراء تركيز الملف الامني في يده بشكل معكوس تماماً, فبدلا من إن تؤل السيطرة التامة اليه نفرت البعض من المحافظات من ذلك فخرجت عن سيطرة الدولة, وان كان العامل الخارجي واضحاً في ذلك.(٢٣)

ان طبيعة القوات الامنية والعسكرية العراقية التي شكلت خلال تلك المرحلة افتقرت الى الكثير من التوصيف الاحترافي, كما افتقرت الى مقومات النجاح, ولو في الحد الادنى. واخطر ما اتصفت به هذه القوات انها قوات غير محترفة, وغير موحدة, بل عدّت قوات مراكز قوى متصارعة من اجل مصالح محدودة ذاتية وحزبية, وبعد كل المبالغ الضخمة التي صرفت عليها, وهذه الجهود الكبيرة التي بذلت من اجل بنائها, فشلت في انتاج مؤسسات أمنية وعسكرية محترفة, على الرغم من الخبرات الكبيرة والمتراكمة في المؤسسات الملغاة, والاسناد المباشر من القوات الامريكية والقوات الحليفة لها.(٢٤)

كما أن عملية تكليف الجيش بواجب الأمن الداخلي مباشرة الى جانب قوات الأمن والشرطة التي بدأ تشكيلها في الوقت نفسه, كان على خلاف مهمة الجيش الاساس وهي المرابطة في ثكناته على محاور البلاد الرئيسة نحو الحدود, ولكن استمرار هذا الواجب مدة طويلة وما رافق تشكيل سرايا الجيش ووحداته من البداية من سلبيات كبيرة, لعل الاخطر أستناد بناء الجيش على القاعدة الطائفية بدمج المليشيات المحلية في وحداته وقياداته, وتسابق الاحزاب لألحاق عناصرها بالجيش الجديد على حساب المبادئ والضوابط العسكرية التي كان يجب الالتزام بها لبناء الجيش كقوة وطنية للدفاع عن البلاد, جميعها عوامل ساهمت في ضعف اداء الجيش وتدهور مكانته في البلاد.(٢٥) فضلاً عن التوسع الكمي الكبير في اعداد القوات المسلحة من جيش وشرطة وحمايات, إذ قدر عددهم بحوالي ١٢٠٠٠٠٠ فرد, وهو ما يمثل زهاء ٢٠٪ من الذكور ممن هم في الفئة العمرية ٢٠-٤٠ سنة من سكان العراق, أي بمعدل مسلح سلطوي واحد من كل خمسة افراد من اقرانه, ويؤكد مختصون ان هناك رجل أمن واحد لكل ٢٥ عراقياً, وهو اكبر بنحو ٢٥ مرة عن المعدل العالمي,و١٠ مرات مما في الدول المضطربة كالعراق, وهناك توسع اكثر في الملاكات القيادية في الجيش وتحديداً في الرتب العالية التي وصلت الى ٨٠ برتبة فريق و٢٠٠ برتبة لواء وهي نسبة كبيرة جداً مقارنة بالدول الاخرى ففي الجيش الامريكي هناك ٤٠ عسكري برتبة فريق, وفي الصين هناك ٢٦٥ عسكري برتبة لواء, ومن هم برتبة فريق يعدون على الاصابع.(٢٦)

(٢٣) سعدي الابراهيم. التحليل النفسي والسياسي لزعماء العراق الجمهوري(١٩٥٨- ٢٠١٤).دار الكتب العلمية. بغداد. الطبعة الاولى.٢٠١٦.ص١٩٢- ١٩٣.

(٢٤) رعد الحمداني. واقع المؤسسات والقوات الامنية والعسكرية العراقية الجديدة ومدى قابليتها للإصلاح. مجلة المستقبل العربي.العدد٣٥٦.مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. تشرين الاول(اكتوبر)٢٠٠٨.ص١٠٨-١٠٩.

(٢٥) محمود احمد عزت. بناء دولة العراق: الفرص الضائعة. بيت الحكمة العراقي. بغداد. الطبعة الأولى.٢٠١٣.ص١٦٤-١٦٥.

(٢٦) يشار هنا الى اندونيسيا وهي رابع بلد في العالم من حيث عدد السكان بتعداد حوالي ٢٤٠ مليون نسمة يبلغ عدد افراد الجيش ٣٢٨٠٠٠ عسكري, وعدد الشرطة ١٥٠٠٠٠ شرطي, أي ما مجموعه ٤٧٨٠٠٠ مسلح, وهي نسبة تمثل ٠,٠٠٢ (اثنين بالألف) الى سكان البلاد, وبمعدل مسلح حكومي واحد لكل ٥٠٠ مواطن. وللمزيد من التفاصيل انظر: سليم الوردي.. الاستبداد النفطي في العراق المعاصر. دار الجواهري. بغداد. الطبعة الاولى.٢٠١٣.ص١٣١- ١٣٢.

كلية القانون و العلوم السياسية

ويفسر البعض هذه الظاهرة بارتباطها بعملية عسكرة المجتمع العراق والتي بدأت منذ عقود مضت, والحروب التي خاضها العراق داخلياً وخارجياً مع دول الجوار, وزيادة نسبة الافراد العسكريين وفي القوى الامنية قياساً بعدد السكان, والسلطات الكثيرة الممنوحة لهذه الفئة على حساب سلطات المدنيين, والتغاضي عن تجاوزات العسكر ورجال الامن على القانون أو تبرير ذلك, ومنح سلطات أكبر لهما على حساب سلطات مدنية عدة حتى كادت مظاهر الحياة المدنية مغيبة, كما الاسلحة القتالية موجودة في كل بيت عراقي الا ما ندر, وقد اجازت الحكومة في ايار(مايو)٢٠١٢ حيازة كل اسرة لقطعة سلاح, ويمكن ان تفسر ظاهرة العسكرة بشيوع قيم المغالبة القبلية على سلوك اغلب العراقيين والتي رسختها الحروب الماضية لتصبح مظاهر التسلح والقتال أمراً عادياً في حياة العراقيين.[٢٧]

ان كفاءة, وجدية المسؤولين عن ضبط الأمن في غالبية مفاصله التنفيذية, وعلى ضوء النتائج المتحققة على ارض الواقع تبدو متدنية, لكن تحميلهم المسؤولية كاملة مسألة غير منصفة لأنهم جهة تنفيذية ينبغي ان توفر لها الدولة المستلزمات المهمة لحسن التنفيذ, كما ان اتهام الحكومة بكامل التقصير مسألة غير منطقية, لقد حاولت بقدراتها الذاتية المتاحة, ونسقت مع القوات متعددة الجنسية على تحقيق تقدم في هذا المجال لكن قتالها في واقع الحال بأدوات, ووسائل افراد واسلحة, ومعدات كانت وما تزال غير كافية لتحقيق التفوق الحاسم على الخصم.[٢٨] لكن الحكومة العراقية عملت على الترويج لمسألة التحسن في الاوضاع الأمنية, والقول ان اجهزة الشرطة وقوات الجيش اصبحت قادرة على الامساك بالملف الامني, وتقليل الاعتماد على القوات الامريكية, تمهيدا لفرض الأمن في جميع انحاء العراق. الا ان التفجيرات التي توزعت على مدى نصف عام ابتداء من تفجيرات الاربعاء في ١٩ اب(اغسطس)٢٠٠٩,وصولا الى تفجيرات الفنادق التي يقطنها صحفيون عراقيون واجانب, واستهداف مديرية التحريات الجنائية في ٢٦ كانون الثاني(يناير)٢٠١٠,أكدت ان القوات العراقية غير قادرة على تأمين الحماية لأهم واخطر الاماكن الحكومية, وان الجهد الاستخباري الذي صرفت عليه الحكومة مليارات الدولارات, لم يحقق الهدف المنشود, اذ تمكن المهاجمون من الوصول الى اهم مفاصل الحكومة ودمروها. وكان واضحاً ان الحكومة لا تستطيع ان تضيف جهودا اخرى الى كل ما فعلته خلال السنوات الماضية.[٢٩]

وتوضح المتابعة الدقيقة للوضع الأمني في العراق, منذ نيسان(ابريل)٢٠٠٣,بأن موجة العنف تبلغ أقصى مدى لها في مناسبتين, الأولى تتمثل في قرب انعقاد الانتخابات وخلال فترة نقل السلطات إلى الحكومات المنتخبة الجديدة, إذ تنشط الجماعات المسلحة في استهداف الشخصيات السياسية والأهداف الحكومية. أما المناسبة الثانية, فتتمثل في فترات تراخي السيطرة الأمنية على مداخل ومخارج المدن العراقية, وهذا يفسر استمرار

(٢٧) خضر عباس عطوان. عسكرة المجتمع العراقي, رؤية سياسية تحليلية مقارنة.. مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية.العدد٣.مركز رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية. بغداد. كانون الاول٢٠١٢.ص٨٥.

(٢٨) سعد العبيدي. مصدر سابق.ص٨٠.

(٢٩) وليد الزبيدي. العراق: مستويات الصراع بين ارادتين. مجلة المستقبل العربي.العدد٣٧٣.مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. اذار(مارس)٢٠١٠.ص٨-٩.

معدلات العنف في الارتفاع مع بدء انسحاب القوات الأمريكية إلى خارج المدن العراقية منذ حزيران(يونيو)٢٠٠٩.وكذلك خلال الحقب الانتقالية لنقل السلطات والمسؤوليات الامنية, وهي مؤشر جيد على هشاشة الوضع الامني, فخلال الحقبة من نيسان(ابريل)٢٠١٠-اب (اغسطس)٢٠١٠,عاد العنف بقوة الى بغداد والموصل وسامراء وكركوك والفلوجة وبعقوبة. وخلال حقبة تموز(يوليو)٢٠١١-كانون الاول(ديسمبر)٢٠١١,حين تم اعلان انهاء المهمات القتالية للقوات الامريكية, عاد العنف الى هذه المناطق.[٣٠]

ويمكن تفسير هشاشة الوضع الأمني في العراق خلال السنوات الماضية بعاملين, يتمثل العامل الأول منهما في ضعف قوات الأمن العراقية فنجاح الجماعات المسلحة في تنفيذ عملياتها وعدم قدرة قوات الأمن العراقية على التصدي لها أو إحباطها, كان يعني عمليا استمرار ضعف قوات الأمن وتدني كفاءتها الى جانب استمرار الأسباب الحقيقية للعنف قائمة وهي انعدام الثقة, واستمرار الاقصاء السياسي, والولاءات الضيقة, إما العامل الثاني, فيتعلق بحقيقة حساسية الوضع الأمني العراقي لعلاقات العراق مع دول الجوار. فما يتحقق من أمن داخل العراق يتوقف بدرجة كبيرة على مدى ضبط دول الجوار لحدودها مع العراق, وبالتالي كان لتوتر العلاقة بأي منها أثره الواضح على أمن العراق.[٣١] فضلا عن ذلك يؤثر الوضع الأمني على الاقتصاد بطرق عدة ابرزها:[٣٢]

١. رفع كلف الانتاج, إذ يقدر التأثير عادة ما بين ٢٠- ٣٠٪,مع تأكيد استحالة قياسه بدقة.
٢. تأثيره الواضح على جهود إعادة الاعمار, إذ يجبر الشركات الاجنبية العاملة, والمنظمات غير الحكومية, على مغادرة العراق, ويعرقل إمكانية الاستثمار وإعادة تأهيل قدرات الانتاج الموجودة.
٣. إن انعدام الأمن يضع عائقاً مادياً أمام دخول المقاولين الأجانب الى البلاد, ويعيق استئناف النشاط الاقتصادي الطبيعي.
٤. ما يحدثه من نقص حاد في انتاج الخدمات العامة وبخاصة الكهرباء, وانتاج المشتقات النفطية, مما يؤدي الى انتشار السوق السوداء والنشاطات الأخرى غير المشروعة.
٥. تدهور الاوضاع العامة وظروف العيش, وانخفاض القدرة الشرائية وتزايد السخط, مما يقوض الثقة العامة بالحكومة وبالعملية السياسية, ويزيد من قوة مجموعات المعارضة المختلفة.

وفي اعتقادنا إن التحدي الأمني هو الأكبر فالبلاد بحاجة إلى إعادة بناء القوات المسلحة والأجهزة الأمنية بشكل مهني قائم على أساس الولاء للوطن, وينبغي إن يدرك القائمون على الأمر في العراق انه لا يمكن حفظ الأمن والنظام من دون قيام مثل هذه

(٣٠) إيمان رجب. العراق بعد عام ٢٠١١:التحديات في فترة ما بعد الانسحاب الأمريكي. مجلة المستقبل العربي.العدد٣٩٦. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. شباط(فبراير)٢٠١٢..ص٧٣.

(٣١) إيمان احمد رجب. استقرار العراق ..علاقة إشكالية بين الأمن والسياسة. مجلة السياسة الدولية.العدد١٧٩.يناير ٢٠١٠. ص١٢١-١٢٢.

(٣٢) فريق أبحاث. ديناميكيات النزاع في العراق(تقييم استراتيجي).مصدر سابق.ص٣٦- ٣٧.

المؤسسات المهنية, وإلا بقيت قضايا الأمن مشتتة والبلاد فاقدة للاستقرار, فالمهمة الأهم هي بناء مؤسسات الجيش وقوى الأمن الداخلي على أسس علمية وموضوعية والاعتماد على الذات, فالمواطن بأمس الحاجة إلى تحقيق أمنه الوطني وأمنه الشخصي وهما مؤشران أساسيان على نجاح أو فشل الحكومة .

فالاستقرار السياسي في التحالفات بين القوى السياسية العراقية يعني استقرار الوضع الأمني, فهشاشة الوضع الأمني توجد ضرورة التعجيل في تأسيس شراكة حقيقية بين كافة التيارات والقوى السياسية على اختلاف توجهاتها وانتماءاتها المذهبية بحيث تستند إلى صيغة متفق عليها ومقبولة من جانب تلك القوى لتوزيع الثروة والسلطة داخل المدن العراقية, فمن شأن تلك الصيغة, في حال التوصل إليها إن تلعب دورا مهما في تحسين الأوضاع الأمنية, فقد ارتبط تردي الوضع الأمني في العراق في جزء كبير منه بغياب تلك الصيغة. فالعنف في العراق ظاهرة أمنية ذات أسباب سياسية, إي إن ما يحرك العنف والصراع المسلح في المدن العراقية عوامل سياسية مرتبطة بصورة رئيسة بتوزيع السلطة والثروة بين القوى العراقية على اختلاف توجهاتها وانتماءاتها.

لقد تميزت حقبة حكم رئيس الوزراء نوري المالكي(٢٠٠٦-٢٠١٤) بحالة من الانسداد, واستمرار الاحتقان والعمليات العسكرية, ودمج المليشيات في الاجهزة الامنية الخاصة الخاضعة للمالكي, وفقدت المؤسسات الأمنية العراقية التنوع الذي يجسد الوحدة الوطنية كأساس للتجنيد, واصبحت انعكاساً لمكون واحد. فقد اقتصرت نسبة العرب السُنة على ٣٪ من تشكيل مختلف المؤسسات الامنية. وكان هدف تحالف المالكي- المليشيات كل خصومه السياسيين من التيارات والقوى الشيعية الاخرى, كالتيار الصدري وغيره. وتحولت المليشيات, بجانب الأجهزة الامنية التي تعمل لحساب المالكي, الى اداة تصفيات جسدية على خلفيات سياسية ومذهبية.(٣٣)

وتعرضت المسألة الامنية خصوصا في البرلمان العراقي الى مزيدات سياسية رخيصة بين جميع الكتل دون استثناء فكلاً يدلي بدلوه وفق رؤيته الخاصة ومصالحه الحزبية دون النظر بعيدا لمصالح الوطن والمواطن, وبناءً على تلك الرؤية والتصريحات تم تسييس هذا الملف مما ادى الى استنزاف كبير للجهد الأمني خصوصا في المحافظات التي ابتليت بتنظيم بداعش الإرهابي, فيما كان المطلوب من السياسيين جميعا التعاطي مع هذه الازمة كواقع حال والابتعاد عن الانانية والحزبية الضيقة والعمل وفق الفضاء الوطني من اجل هزيمة كل الاعداء.(٣٤)

ثانياً: دور المؤسسات الأمنية بعد عام ٢٠١٤

أدى تفاقم الاوضاع الداخلية, وتأزم المشهد السياسي, والتدهور الأمني, وحالة الانقسام الاجتماعي الى دخول تنظيم داعش(٣٥) الارهابي الى المشهد السياسي العراقي

(٣٣) محمد الأنور.. حكومة العبادي وحصاد سياسات المالكي. مجلة السياسة الدولية.العدد١٩٨.اكتوبر ٢٠١٤.ص١٤٥.

(٣٤) عبد الكريم محمد علوان. الخطاب الاعلامي في المرحلة الراهنة.مجلة حوار الفكر.العدد٣٠.المعهد العراقي لحوار الفكر. بغداد. أيلول ٢٠١٤.ص١٨٩.

(٣٥) ناك من يرى ان تنظيم داعش هو كيان ثلاثي الابعاد: فهو مجموعة ارهابية عابرة للحدود الوطنية, وشبه دولة, وايديولوجية سياسية ذات جذور دينية, وهي نتاج فكر سلفي متطرف ودولة فاشلة واستبداد وفقر وصراع اقليمي, فهي نتاج=

الذي تحالف في البداية مع جماعات سياسية محسوبة على النظام السابق, وبعض الفصائل المسلحة على الارض من رجال الطريقة النقشبندية ومقاتلي الجيش الوطني ومقاتلي القيادة العليا للجهاد والتحرير ومقاتلي الجيش الاسلامي ورجال كتائب ثورة العشرين, ومقاتلي جيش المجاهدين, وبعض مجاميع انصار السُنة واطاح بثلاث فرق للجيش قدر عددها بحوالي ٥٠ الف جندي, وفرقة للشرطة الاتحادية كان تعدادها يزيد على ٢٠ الف شرطي في الموصل,(٣٦) مركز محافظة نينوى في ٩ حزيران(يونيو) ٢٠١٤,وليتمدد تنظيم داعش(٣٧) اعتماداً على ذلك التحالف في محافظات ديالى, ونينوى, والانبار, وأطراف بغداد, مع الاستيلاء على آبار نفطية, ومناطق حيوية, منها سد الموصل الاستراتيجي. والحقيقة ان معظم من تحالفوا مع داعش في البداية قد دفعوا الى ذلك دفعاً بعد اكثر من ١١ عاماً من التعرض للاستهداف والتهميش. غير ان ممارسات هذا التنظيم, خصوصاً الاعدامات الجماعية, وهدم المساجد والحسينيات, أدت الى اصدار فتوى من المرجعية الدينية بالجهاد, وهو الامر الذي اشعل الساحة, وزاد منه التدخل العسكري الايراني في المعارك, الا ان المرجعية رفضت استمرار المالكي رئيساً للوزراء لولاية ثالثة.(٣٨)

كان انعكاس الازمة على المؤسسة العسكرية والامنية واضحاً ومؤثراً, فقد كان انهيار القطعات العسكرية كاملاً, والجهد العسكري كان مشتتاً في أكثر من مدينة ومكان, ولم يكن هناك جيش رديف مؤسسي ونظامي أو قوات احتياط نظامية, فضلا عن ان اعلان حالة التعبئة العامة تحتاج الى قرار سياسي من البرلمان لكن الازمة السياسية التي كانت متفاقمة وقفت حائلاً دون أي تحرك سياسي فاعل ومؤثر.(٣٩)

لقد شكل سقوط المدن العراقية بيد تنظيم داعش الارهابي تحولاً مهماً في استراتيجية التنظيم وبقية الجماعات الارهابية, فقد انتقلت من المداهمات والتفجيرات والمفخخات, وإحداث ما تستطيع من أذى بالدولة العراقية ورعب بالمجتمع مادياً ومعنوياً, اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ونفسياً, الى مرحلة الاستيلاء على الاراضي ووضع اليد على الادارات والمؤسسات والمرافق والبقاء فيها, والتمدد بعدها الى احتلال مناطق جديدة, وصولاً الى اعلان الدولة وفرض قواعد حكم تنسجم مع توجهاتها الايديولوجية, كتنظيم متطرف وفكر

=العجز الاجتماعي العربي التام, وفشل التعايش في مسارات المجتمع العربي, وبالنتيجة تبدو داعش مشروعاً لقطاع واسع من الشباب اصيب بإحباط شديد على مستويات عدة ,وتكمن جاذبيته في بزوغه في لحظة تاريخية مفصلية, منحته فرصة الاستيعاب البشري الذي تراكم على هامش الدول. وللمزيد انظر: ياسر عبد الحسين. العراق: الازمات المتموجة والحرب على الارهاب. مجلة ابحاث استراتيجية.العدد١٣.مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية. بغداد. تشرين الاول ٢٠١٦. ص١٦- ١٧.

(٣٦) عبد الحسين شعبان. داعش وأخواتها وإعادة تدويل المسألة العراقية. مجلة حمورابي للدراسات.العدد١٠. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية. بغداد. تموز(يوليو) ٢٠١٤.ص٣٢- ٣٤.

(٣٧) ولد تنظيم داعش من رحم تنظيم القاعدة, وهو نتاج لعمل جهات استخبارية كبرى, وكانت معظم قياداته ممن اعتقلوا من قبل القوات الامريكية, ودخلوا سجن بوكا(البصرة) خلال مدة ٢٠٠٤- ٢٠١٠,الذي تحول الى مدرسة لتنظيم القاعدة بفعل جمع المعتقلين ممن هم منظمين فعلا في القاعدة مع غير المنتظمين, فضلا عن تجنيد وكالة المخابرات المركزية الامريكية للكثير منهم مقابل الافراج عنهم, كما اخرجت القوات الامريكية ٣٦٠ ارهابياً من سجن الداخلية في الجادرية, ولذلك يمكن القول ان تراجع القاعدة وارتقاء داعش هي استراتيجية متعددة الصفحات لاستخدام الارهاب, من اجل شرعنة الفعل الامريكي وإعادة رسم خريطة المنطقة وضبط مخرجات فعل شعوبها وتدجينها صوب القبول بالتواجد الامريكي الغربي في المنطقة وتفاعلاتها. وللمزيد من التفاصيل أنظر: مجلة حمورابي للدراسات. العدد ١٠.مصدر سابق.ص٣.

(٣٨) محمد الأنور. مصدر سابق.ص١٤٥.

(٣٩) حسين عدنان هادي وانور عادل محمد. مصدر سابق.ص٢٤- ٢٥.

كلية القانون و العلوم السياسية

متعصب لا يؤمن, الا بالعنف ويخوّن الجميع, ويكفّر من لا يدين بالولاء له. وكان هذا التطور في جزء منه انعكاساً لأزمة الحكم المستفحلة والانقسام السياسي والطائفي والاثني الحاد بعد الاحتلال,(٤٠) وبرز التحدي الأكبر امام العراقيين في وحدتهم السياسية في حملة مكافحة تنظيم داعش والجماعات المتشددة الاخرى. كما يكمن الخطر في ان معظم فصائل المعارضة السابقة, ارادت الاصلاحات السياسية, من ثم البدء بعملية مواجهة ودحر داعش وغيرهم من التنظيمات المسلحة, إذ سيكون لديهم مستوى كبير لتأمين التغييرات من خلال حجم مشاركتهم في عملية عسكرية واسعة.(٤١)

في مطلع اب(اغسطس) ٢٠١٤ اعلن الرئيس الامريكي باراك أوباما قراره اللجوء الى القصف الجوي ضد تشكيلات مجاميع داعش التي تحركت ضد اربيل عاصمة اقليم كردستان. الا ان الولايات المتحدة مارست عملية ضبط النفس خلال المرحلة الماضية في مسألة تقديم مساعدة كبيرة للحكومة العراقية, إذ ان هكذا مساعدة لرئيس الوزراء نوري المالكي في هذه المسألة من شأنها زعزعة النفوذ الذي يمكن تمارسه في ايجاد رئيس جديد للوزراء في العراق افضل ومختلف. فقد حكم المالكي بشكل سيئ للغاية مما سبب خضوع السياسيين السُنة والقبائل السُنية امام تقدم داعش بدلا من العمل مع رجل عدّه الكثيرون على انه دكتاتور لوقف المذابح المروعة التي ارتكبت بحق بعض المجاميع, وكان واضحا ان الجيش العراقي لم يكن راغبا في اداء ما عليه لإعادة الأمن في المناطق السُنية العربية تحت ظل حكم المالكي. ولذلك لم تقدم الولايات المتحدة أي مساعدة من أي نوع في ظل حكم المالكي.(٤٢) كما يمكن تفسير عدم التحرك الامريكي بسببين: الاول هو ان الحكومة العراقية لم تطلب منها التحرك, والثاني رغبة الادارة الامريكية في ان توضح للحكومة العراقية ان ما حدث يعود الى فشل سياسة وإدارة المالكي الذي رفض الاستماع الى نصائحها, الا ان هذه المرحلة أوضحت عدة حقائق مهمة ابرزها:

أولاً- ان سقوط الموصل والمدن الاخرى وما اعقبها من ازمة كشفت ضعف وهشاشة ان لم نقل هزالة المؤسسة العسكرية والأمنية التي شكلت بعد عام ٢٠٠٣,فالوحدات الموجودة في الموصل كانت مضخمة بشكل كبير على الورق وغير موجودة على الارض.

ثانياً- غياب دور الحكومة العراقية سياسياً باعتبار خسارة هذه المناطق هي خسارة مناطق سنُية مناهضة للحكومة سياسياً وطائفياً, وعسكريا في غياب المحاسبة للقادة العسكريين المسؤولين مباشرة عن سقوط المدن المختلفة وفقدان المعدات والخسائر المادية والبشرية الجسيمة.

ثالثاً- غياب دور حكومة اقليم كردستان في دعم واسناد الحكومة المركزية, بل انها اعتبرت الهزيمة فرصة ذهبية للتمدد في المناطق التي كانت تطالب بها مثل كركوك وسنجار وغيرها.

(٤٠) عبد الحسين شعبان. داعش وأخواتها وإعادة تدويل المسألة العراقية. مصدر سابق. ص٣١.

(٤١) كينيث م. بولاك. الخطوات القادمة في العراق.في التغيير في العراق من وجهة نظر غربية. ترجمة وتقديم مصطفى الحيدري. مجلة حوار الفكر.العدد٣٠.المعهد العراقي لحوار الفكر. بغداد. أيلول ٢٠١٤.ص٧١.

(٤٢) مايكل أو هانول. كيف نربح في العراق, لماذا من المحتمل الا تكون الضربات الجوية كافية؟. في التغيير في العراق من وجهة نظر غربية. ترجمة وتقديم مصطفى الحيدري. مجلة حوار الفكر.العدد٣٠.المعهد العراقي لحوار الفكر. بغداد. أيلول ٢٠١٤.ص٧٤- ٧٥.

رابعاً- خطأ الحسابات السياسية لكل الاطراف السياسية العراقية في المركز والاقليم وخصوصاً بعد ان وصل تهديد تنظيم داعش الى ابواب اربيل ووضع الاقليم تحت تهديد جدي, وبروز الحاجة الى الدعم الدولي لمواجهته بشكل جدي.(٤٣)

والواقع (أن من طموح العراقيين ضمن مسعى بناء دولة العراق, أن يكون للعراق جيش نظامي وطني قوي واستراتيجية عسكرية دفاعية يتوليان بجدارة مسؤولية الدفاع عن البلاد, وأن جيشنا الحالي بحاجة الى إعادة النظر في الكثير من أوضاعه ليبلغ هذا المستوى من المسؤولية.)(٤٤) فغياب التوافق السياسي بين اركان النظام واستمرار محاولات التوغل السياسي لبعض القوى السياسية الرئيسة المتنافسة للهيمنة على تلك المؤسسات العسكرية والامنية وبعض تشكيلاتها المسلحة يجعل بعض التشكيلات جزءاً من مشكلة الامن الوطني, بل من الممكن ان تتحول بعض مكوناتها اذرعاً للصراعات السياسية ضمن المكونات الاساسية للنظام السياسي القائم.(٤٥)

وقد اظهر الوضع الأمني عدة مؤشرات مهمة هي:(٤٦)

١. ان القوات الامنية العراقية كانت تستهدف الجماعات المسلحة الصغيرة من دون الوصول الى قمة الهرم أو العنصر القائد للعمليات والممول لها مما يؤدي الى تجديد الفصائل العسكرية واستمرارها.
٢. تورط العديد من السياسيين في الحكومة ومجلس النواب في قضايا ذات علاقة بالإرهاب والفساد المالي.
٣. دور بعض الكيانات والأحزاب السياسية في تعيينات المؤسسات الأمنية, مما جعلها عاملاً ضاغطاً على المواطن من اجل تلبية طموحاته, وتحديد الولاء ضمن هذه الفئات.

ان اهم مداخل التعامل مع الازمة الامنية في العراق هو ان يكون لدى الحكومة مقدرة على ردع التهديدات التي تحيط بالبلاد من اجل ان لا تتحول التهديدات الى ازمة امنية مستمرة لاسيما تلك التهديدات الوشيكة التي ترتبط بوجود الدولة, إذ ما يزال تحدي الجماعات الارهابية والمتطرفة يهيمن على المشاهد المحتملة للأمن الوطني حتى بعد الانتصار على تنظيم داعش الارهابي, فالإمكانية متوافرة للتحول نحو الخلايا النائمة والتحضير لمرحلة جديدة سيشكل ملامح التوجه الفكري للتنظيمات المتطرفة, مما يجعل التشكيلات الامنية بحاجة الى تعزيز عنصر الردع والقوة بشكل مستمر وبما يقلل من فرص تمدد التنظيمات الارهابية.(٤٧)

لقد تطورت العقيدة القتالية للتشكيلات الامنية العراقية, فقد اصبح العراق امام

(٤٣) سعد ناجي جواد. العراق: من الاحتلال الى مخاطر التفكيك. في . احمد يوسف احمد وآخرون. مستقبل التغيير في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الاولى.٢٠١٦.ص٣٥٦- ٣٥٧.

(٤٤) محمود احمد عزت. مصدر سابق.ص١٦٢.

(٤٥) رعد الحمداني. الخيارات الاستراتيجية المحتملة للمؤسسة العسكرية والأمنية العراقية ما بعد الانسحاب العسكري الامريكي من العراق. مصدر سابق.ص٢١.

(٤٦) علي فارس حميد. مصدر سابق.ص٩٢.

(٤٧) علي فارس حميد. ممكنات التوظيف الاستراتيجي للحشد الشعبي في مرحلة ما بعد داعش. مجلة النهرين.العدد٣. مصدر سابق.ص٣٣.

شكل جديد من العمليات القتالية يقوم على التعاون والشراكة بين القوات المسلحة والحشد الشعبي, فيما بدا الاخير الطرف الأقرب في المواجهة والمناورة القتالية, الى جانب الجيش والتشكيلات الاخرى المشتركة في عمليات الحرب على الارهاب, إذ اصبحت المبادرة بيد القوات المسلحة بدلا من انتظار الفعل, ما يعني ان طبيعة الاستراتيجية القتالية انتقلت من الدفاع الى الهجوم, بما يعني بالمحصلة قابلية القوات المسلحة على الردع والتحرير.(٤٨)

ان الاهداف الاستراتيجية للأمن الداخلي يجب تركز على مواجهة المخاطر التي تمثلها التنظيمات الارهابية التكفيرية واعمال التخريب والتجسس والفساد الاداري والمالي, واهمية ضمان استقرار واستمرار النظام السياسي القائم, وكل ذلك لن يتحقق الا باحتواء التهديدات المسلحة وغير المسلحة التي تشمل الجوانب الفكرية والاقتصادية والسياسية ذات الصلة بالإرهاب وقطع الامدادات الخارجية عنها, وان تكون اهداف هذه الاستراتيجية منسجمة في الموازنة بين اهداف الأمن الداخلي وحقوق الانسان والسعي الى تحقيق الاستقرار السياسي وتوسيع قاعدة الاتفاق على الرأي بوسائل ديمقراطية متطورة هدفها المصلحة الوطنية العليا, فضلا عن الترابط بين الامن الداخلي والأمن الخارجي واهمية ايجاد بيئة اقليمية ملائمة معتمدين الصيغ السلمية ورفض التدخل في الشؤون الداخلية بأشكاله كافة.(٤٩)

وقد حددت استراتيجية الامن الوطني العراقي التي صدرت عن مستشارية الأمن القومي لعام ٢٠١٦ مكافحة الارهاب كأحد ابرز التحديات والتهديدات التي تواجه العراق, وبدت كمحاولة لرسم رؤية عراقية في قضايا الارهاب, فضلا عن موضوع الفساد الاداري والمالي, وعدم الاستقرار السياسي, الى جانب التدخلات الاقليمية في الشأن العراقي.(٥٠) فالمطلوب هو تعضيد الجهد الأمني من خلال تعضيد الجهد العسكري والاستخباراتي, للقضاء على مكامن التهديد الارهابي في الداخل, ووضع استراتيجيات تنطلق من رؤية مفادها ان من أسس مكافحة الارهاب في العراق تبدأ بالحسم العسكري للمعركة ضد الارهاب, وكسر سيطرة تنظيم داعش الارهابي عسكرياً, وتطوير الجهد الاستخباري ومراقبة ورصد توجهات وتحركات المنظمات الارهابية المختلفة.(٥١)

الا ان تقليل العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش الارهابي أدى إلى تخفيضات كبيرة في الإنفاق على الأمن والدفاع في ميزانية عام ٢٠١٨. لكن موازنة الحشد الشعبي حافظت على تمويل ١٢٢،٠٠٠ منتسب، وخفضت مخصصات الإنفاق بنسبة ١٢٪ مقارنة بالعام ٢٠١٧؛ ويرجع ذلك في الغالب إلى انخفاض الإنفاق على المشاريع الاستثمارية. وفي الوقت عينه، انخفضت موازنة وزارة الداخلية بنسبة ٦,٥٪، مع تخفيض عدد الموظفين من ٥٩٥٠٠٠ إلى ٥٨٧٠٠٠. وتبيّن المقارنة بين موازنة عام ٢٠١٨ مع

(٤٨) المصدر نفسه.ص٣٨.

(٤٩) احمد عبد القادر مخلص القيسي.. الآفاق الأمنية للعراق في المستقبل المنظور. مجلة دراسات عراقية.العدد٣.مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية. بغداد. كانون الاول ٢٠٠٥.ص٦٣.

(٥٠) ياسر عبد الحسين. استراتيجية الدولة لمواجهة الارهاب والتطرف المحاكاة وضرورة المراجعة. مجلة اغتراب.العدد٥ . مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية.بغداد.اذار٢٠١٨. ص٦.

(٥١) علي زياد العلي. الاستراتيجيات الوطنية والدولية لمكافحة الارهاب(رؤية استشرافية لمضامير الردع والتوصيف). مجلة اغتراب.العدد٥ .مصدر سابق.ص٩٥- ٩٦.

عام ٢٠١٧ أن موازنة وزارة الدفاع انخفضت بنسبة ١٥٪ تقريباً وبحدود ٤٠٠٠ موظف معظمهم من ذوي المناصب رفيعة المستوى ويعود ذلك جزئياً إلى إحالة بعضٍ منهم على التقاعد.(٥٢)

إن التحدي الأبرز امام الحكومة العراقية برئاسة مصطفى الكاظمي التي تشكلت في ٧ايار(مايو)٢٠٢٠، هو كبح جماح الجماعات المسلحة في البلاد فبعضها ينافس البعض، والمهمة الرئيسة تتجسد بضبط حركة وسلوكيات الفواعل غير الحكومية)من فصائل وجماعات مسلحة(، والذين باتوا يمتلكون قوة عسكرية كبيرة ودوراً سياسياً وأمنياً، منحهم حرية الحركة والفعل والتأثير .فالحكومة تحتاج إلى بسط سلطتها على قوات الأمن العراقية من أجل تحقيق الاستقرار الحقيقي في البلاد.

والحقيقة ان تنظيم الحشد الشعبي بقانون رقم ٤٠ لعام ٢٠١٦ جاء ليبرز أدوار الفصائل المسلحة، فرغم انضواء هذه الفصائل تحت لواء مؤسسة الحشد الشعبي، غير ان هناك خلافا كبيرا حول أدوارها ورؤيتها والعقيدة التي ترتكز عليها، فهي كيانات مستقلّة ذاتيّاً، رغم ارتباطها بالحشد الشعبي، وفصائل مسلحة ذات اجنحة سياسية، يجيز لها التدخل في الشؤون السياسية، وبعضها يرتبط بولاية الفقيه للمرشد الأعلى في إيران مما يجعل أدوارها عابرة للحدود، لتشكل حليف استراتيجي لإيران، وجزء رئيس من استراتيجيتها الإقليمية، سواء في مواجهة الولايات المتحدة في الساحة العراقية، او أدوارها في الساحة السورية، وهذا يضعها في خلاف وتقاطع مع رؤية الدولة العراقية وبتناقض مع نص الدستور العراقي في مادته التاسعة، وقانون الحشدالشعبي تحديداً. مما يوسع الشرخ ويعمقه في استمرار مقاومة الفصائل المسلحة لأي إصلاح جوهري من شأنه إلحاق الضرر بمصالحها ورؤيتها.

إضافة الى نقل القادة العسكريين من الأوامر القتالية الذين يُنظر إليهم قريبون من الولايات المتحدة بعد ضغط الفصائل المسلحة.علاوة على الاضطرابات الداخلية بسبب الاحتجاجات واسعة النطاق ضد الحكومة وزج المؤسسة الامنية في مواجهتها، وانشغال القوات الأمنية في فرض النظام أثناء جائحة كوفيد- ١٩ الذي استلزم إعادة الانتشار والتمركز، كذلك غياب التنسيق والقيادة بين الأطراف التي تخوض المعركة ضد تنظيم داعش الارهابي وإلى جانبها القوات الأمنية من قوات الحشد الشعبي والحشد العشائري والبيشمركة. الى جانب ذلك علق التحالف الدولي ضد داعش عملياته الجوية والاستخباراتية، وخفض قدرته على تقديم المشورة أو مرافقة القوات العراقية، نتيجة تزايد التوتر والضربات المتبادلة بين الولايات المتحدة وايران وحلفائها عقب قرار البرلمان العراقي في ٥ كانون الثاني(يناير)٢٠٢٠بإنهاء وجود القوات الأجنبية في البلاد. ثم جاءت جائحة كوفيد-١٩ لتقوم بعثات التدريب التابعة للتحالف والناتو بتعليق عملياتها

(٥٢) كانت موازنة وزارة الداخلية لعام ٢٠١٧ هي١٠،٧٥٨ مليار دينار الا انها في عام ٢٠١٨ اصبحت ١٠،٠٦٧ مليار دينار وبتخفيض قدره ٦,٥٪ كما ان موازنة وزارة الدفاع كانت في عام ٢٠١٧,هي ٨،٧٨١ مليار دينار واصبحت في عام ٢٠١٨, ٧٤٧٨ مليار دينار بتخفيض قدره ١٥٪,وكانت موازنة الحشد الشعبي لعام ٢٠١٧هي١،٩١٧ مليار دينار واصبحت في موازنة عام ٢٠١٨ هي١،٦٨٢ مليار دينار وبتخفيض قدره١٢٪.وللمزيد انظر: علي المولوي .الموازنة الاتحادية العراقية لعام ٢٠١٨: الميزات والاتجاهات الرئيسة.مركز البيان للدراسات والتخطيط. بتاريخ ٢٠١٨-٠٣-١٧.المصدر:
http://www.bayancenter.org/4375/03/2018

لمدة شهرين، وبحلول ٢٩ اذار (مارس) سحبت أستراليا وإسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا والبرتغال وهولندا جميع المدربين تقريبًا. مما يضع الحكومة والمؤسسة العسكرية والامنية امام تحدي مواجهة الإرهاب.(٥٣) وتطرح العديد من الأسئلة عن إمكانية وقدرات الجيش العراقي على حماية البلاد.

لقد كان من المفترض أن يمتلك العراق وفق الخطط الموضوعة لعام ٢٠٢٠ نحو ١٢٠ طائرة مقاتلة، إلا أنه لم يمتلك إلا ٧٠ طائرة حربية نصفها غير صالح للاستخدام، فضلًا عن ١٩٠ طائرة مروحية ثلثها خارج الخدمة من الناحية الفنية، ولذلك لايزال الجيش العراقي بحاجة للتدريب والتسليح ليكون قادرًا على حماية البلاد. إضافة إلى ضعف قدرة الاستخبارات العسكرية وفقدان العراق لأنظمة ووسائل الاستطلاع الجوي التقليدي والفضائي ونظام اتصالات حديث، تجعل الجيش غير قادر على حماية البلاد دون دعم التحالف الدولي وخاصة الولايات المتحدة. على الرغم من استلامه مجموعة من طائرات F-١٦، وفي حال انسحاب الولايات المتحدة دون اتفاق مع الحكومة العراقية، فإن هذه الطائرات ستبقى على الأرض خاصة في مجال الذخيرة والصواريخ والصيانة. كما أن سلاح الدبابات كذلك سيواجه ذات المصير، إذ إن ١٤٤ دبابة نوع إبرامز أمريكية ستكون دون عتاد أو قطع غيار، وانسحاب التحالف الدولي من العراق وخروجه من البلاد دون اتفاق، سيتسبب بخسارة العراق لدعمه فيما يتعلق بتزويد قوات الجيش بالمعلومات والخرائط العسكرية التي توفرها أنظمة الاستطلاع الجوي الفضائية المعتمدة على الأقمار الصناعية.(٥٤)

(٥٣) عادل عبد الحمزة ثجيل العكيلي. السياسة والامن في العراق: التحديات والفرص. عمان.مؤسسة فريدريش. إيبرت. عمان.٢٠٢٠.ص ١٠- ١٢.

(٥٤) نظرة على قدرات الجيش العراقي بعد انسحاب واشنطن من معظم قواعدها.ن بوست. بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١.المصدر: https://www.noonpost.com/content/36859

الخاتمة

برز الأمن كمشكلة مهمة في العراق بعد الاحتلال الامريكي في عام ٢٠٠٣ وقيام سلطة الائتلاف المؤقتة بحل الجيش وكل الاجهزة الأمنية التي كانت قائمة حتى وقوع الاحتلال, وشيوع حالة الفوضى وفقدان الأمن في البلاد التي اصبحت فريسة للفوضى والاضطراب والارهاب الذي ضرب مختلف مفاصل الحياة في البلاد, وغابت الرؤية الواقعية لمعالجة هذا الملف المهم الذي ترك تأثيره على كل الملفات الاخرى.

وتبقى الحقيقة الأهم هي إن قوات الأمن العراقية تقاتل وتنتصر في مواقع عديدة على الخريطة، وتقف بمواجهة تنظيم داعش الارهابي على أطول جبهة أكثر من أي قوة مسلحة اخرى، الا أن قوات الأمن العراقية عانت من خسائر كبرى أكثر من أي قوات أخرى في مواجهة تنظيم داعش، كما كانت تقاتل الجهاديين السلفيين لأكثر من عشر سنوات بشكل متواصل. ولا تزال تلك القوات الآن تستعيد عافيتها بشكل متنام, وعلى اولئك الذين يسخرون من قوات الأمن العراقية أن يضعوا في الحسبان أن العراق سيسترد قوته، وأن العراقيين لديهم ذكريات طويلة. وبينما يعيد العراق بناء قواته العسكرية، من المهم جدا تشخيص المشكلة التي يجب معالجتها بشكل صحيح. إن تحديد الأعراض الأخرى للسبب الرئيس للهزيمة التي منيت بها قوات الأمن العراقية هو فشل القيادة السياسية والعسكرية. إذ تنبع جميع المشاكل العسكرية في العراق من فشل القادة في استباق الأزمات، والتخطيط لها، وتخصيص الموارد، ومكافحة الفساد.

وستكون الحكومة العراقية أمام اختبار ضمان تنظيم العلاقة العسكرية مع الولايات المتحدة، من دون السماح بتعرض الوحدات العسكرية والمدنية الأمريكية في العراق إلى هجمات أطراف مسلحة، ومن دون السماح باستخدام الأراضي العراقية لعمليات عسكرية أمريكية ضد إيران أو ضد أطراف عراقية بموافقة الحكومة العراقية.

أن عقيدة الجيش العراقي لا تزال غائبة، فالعراق الذي تحكمه طبقة سياسية متعددة الولاءات والانتماءات، جعلته غير واضح في مجال عقيدة فيما إذا كانت مدنية أم علمانية أم دينية. فتعداد الجيش العراقي لا يعاني نقصًا، ومن الناحية البشرية لديه القدرة على التعبئة والانتشار، إلا أن أي تعبئة عسكرية للجيوش لا تتم إلا بتوافر عدة عوامل، أهمها الدعم اللوجستي والجوي والكثافة النارية والاستخبارات والاستطلاع القريب والبعيد. كما ان تحول تسليح الجيش من الشرقي إلى الغربي، جعله رهينة الذخائر وقطع الغيار الغربية، وبالتالي فأي انسحاب للولايات المتحدة والتحالف الدولي دون إطار استراتيجي للتعامل بين الجانبين، سينعكس سلبًا على قدرات الجيش العراقي وديمومة سلاحه وصيانته وتسليحه. فضلا عن تعدد المدارس العسكرية للتحالف الدولي يؤثر بشكل كبير في قواعد الاشتباك التي قد يتبعها الجيش في أي حرب يخوضها.

وتبقى الاشارة الى أن الجيش العراقي يعاني من فقدان التوازن بين مكونات الشعب العراقي، فضلًا عن مشكلات أخرى بسبب عدم وجود تخطيط استراتيجي قومي في بناء المؤسسة العسكرية ومهامها المستقبلية. فأي جيش في العالم لا يستطيع تأمين الرصاص

لبنادقه دون الاستيراد لا يعد جيشًا، وسيظل رهينة للاستيراد المتعرض للتقلبات السياسية والأمنية، فالعراق وبعد ١٨ عامًا على الغزو الأمريكي لا يمتلك مصنعًا واحدًا لصناعة أبسط أنواع الذخيرة المتمثلة برصاص المسدسات الشخصية، في حين أن دولًا أخرى لا تملك موارد مالية كبيرة كالعراق تصنع ذخيرتها التقليدية بنفسها وتوفر مئات ملايين الدولارات سنويًا.